

مجلّة الواحات للبحوث والدراسات
ردمد 7163- 1112 العدد 18 (2013) : 140 - 148
http://elwahat.univ-ghardaia.dz

أثر عدم الاستقرار السياسي على مؤشرات أداء الاقتصاد الكلي
- الاقتصاد المصري نموذجا -

عبد الرحمان بن سانية

جامعة غرداية

غرداية ص ب 455 غرداية 47000, الجزائر

مقدمة :

عرفت مجموعة من الدول العربية في شمال إفريقيا والشرق الأوسط في أواخر عام 2010 ومطلع 2011 موجة عارمة من الثورات والاحتجاجات ضد الأنظمة السياسية القائمة باتت تعرف باسم "ثورات الربيع العربي" التي كان محركها الرئيسي انتشار الفساد والركود الاقتصاديّ وسوء الأحوال المَعيشية، إضافة إلى التضييق السياسيّ وسوء الأوضاع عموماً في البلاد العربية.[1] ولقد كانت مصر إحدى هذه الدول، حيث عرفت حالة من عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي انطلقت مع ما بات يعرف بثورة 25 يناير 2011 ولازالت مستمرة إلى الآن.وحسب تقرير صندوق النقد الدولي حول آفاق الاقتصاد العالمي فإن الآفاق المستقبلية لاقتصاديات الربيع العربي في المدى القصير تبدو غير واضحة ويطبعها الغموض وعدم اليقين، والسبب يرجع أساسا إلى عدم الاستقرار السياسي والأمني، ويتوقع التقرير أن تتراجع معدلات النمو مستقبلا بصفة محسوسة في هذه الاقتصاديات، وأن التعافي من الاضطرابات الاجتماعية سيكون بطيئا، وبالتالي سيصاحبه تعافٍ بطيء في إيرادات السياحة وتحويلات المغتربين.[2] وبعيدا عن البحث في الأسباب الكامنة وراء هذه الحالة، فإن هذه الورقة تهدف إلى بحث الطبيعة التبادلية للعلاقة بين الاستقرار السياسي والأداء الاقتصادي الكلي من خلال نقيض مفهوم الاستقرار، أي من خلال كيفية تأثير عدم الاستقرار السياسي على أداء الاقتصاد الكلي (الاقتصاد المصري كحالة)، وكيف يعمل بالمقابل ضعف الأداء على إنشاء حالة عدم استقرار، وذلك في سبيل الإجابة على الإشكالية التالية:

كيف أثرت حالة عدم الاستقرار السياسي التي شهدتها مصر في الفترة الأخيرة على أداء اقتصادها الكلي، وكيف ساهم ضعف الأداء الاقتصادي بالمقابل في زعزعة الاستقرار السياسي بهذا البلد؟

1- مفهوم الاستقرار السياسي

يعّرف ريتشارد هيجتون الاستقرار السياسي بأنه:

«قدرة النظام السياسي على التكيف من خلال التعامل مع الأزمات بشكل ناجح وإدارة الصراعات داخل المجتمع بطريقة تمكنه من السيطرة عليها والتحكم فيها وذلك باستخدام أسلوب كفؤ للإقناع مستندًا إلى الشرعية السياسية»[3]

2- العوامل المؤثرة على الاستقرار السياسي

يمكن تصنيف العوامل المؤثرة على الاستقرار السياسي إلى عوامل داخلية وأخرى خارجية:[4]

2-1 العوامل الداخلية: ويمكن تصنيفها إلى:

عوامل سياسية:

-القيادة السياسية ونظام انتقال السلطة.

-الأحزاب السياسية.

-المؤسسية السياسية: مدى تكيف وتجانس تنظيمات النظام السياسي وإجراءاته.

-الفساد السياسي: أي استعمال المنصب السياسي لمنفعة ذاتية تتعارض مع المنفعة العامة.

عوامل اقتصادية:

-الأزمات والمشكلات الاقتصادية وعلى رأسها البطالة.

-التركيب العمري للسكان (صراع الأجيال :شباب/كبار حول الأوضاع القائمة).

-الحرمان والفقر.

عوامل ثقافية: وترتبط بالأقليات كقوى اجتماعية قائمة على أساس ديني أو لغوي أو اجتماعي أو جغرافي بصفة مستمرة.

2-2 العوامل الخارجية : ترتبط بالبيئة الإقليمية أو الدولية وأهمها:

الدول الكبرى: وذلك من خلال تدخلها المباشر أو غير المباشر في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، وتغذيتها للصراعات الداخلية فيها، أو بالعكس حمايتها للقيادات الحاكمة بحثا عن تكريس التبعية الاقتصادية والسياسية.

الشركات متعددة الجنسيات: وهي تمثل مصدرًا مهما للمعلومة عن الأوضاع الداخلية للبلدان، ولها تأثيرها على الحياة السياسية للبلد وفق ما يخدم مصالحها، وقد يصل الأمر إلى حد إسقاط النظام (كما هو الحال في دور شركة ITT في الإطاحة بالحكومة في الشيلي).

3- مؤشرات قياس الاستقرار السياسي

تستعمل مؤشرات عديدة لقياس الاستقرار السياسي، وهي تختلف من باحث لآخر، مع الاتفاق على مجموعة مشتركة من المؤشرات كالعنف، والاستقرار الحكومي، والمظاهرات والاضطرابات...الخ. وفي دراسة حديثة للباحثين Anthony Annett et Kaufmanet تَم قيَاس الاستقرار السياسي من خلال مؤشرات حول إدارة الحكم،بقيم تتراوح بين (-2.5) و (+2.5) حيث تشير القيم العليا إلى مستوى استقرار أفضل.

استخدامAnnett تسعة مؤشرات هي:[5]

-الحوادث الإبادية التي تتضمن ضحايا عموميين، أو خلطت ضحايا عموميين وسياسيين.

-حدوث حرب أهلية.

-عدد الاغتيالات لكل ألف من السكان.

-عدد المرات الإجبارية لتغيير النخبة الحكومية العليا.

-عدد المرات غير الشرعية لتغيير النخبة الحكومية العليا، أو أي محاولة في هذا الاتجاه، أو أي تمرد مسلح ناجح للاستقلال عن الحكومة المركزية.

-المظاهرات أو الاشتباكات العنيفة التي تضم أكثر من 100 مواطن.

-عدد الأزمات الحكومية الرئيسية.

-عدد مرات قدوم رئيس وزاري جديد أو مناصب وزارية جديدة خلال سنة.

-عدد التعديلات الأساسية في التركيب الدستوري.

أما Kaufman فيقيس دليل الاستقرار السياسي من خلال:

-عدد مظاهرات الاحتجاج السياسي.

-عدد الاضطرابات السياسية.

-عدد الهجومات المسلحة.

-عدد مرات الموت من العنف.

4- الاستقرار السياسي وأداء الاقتصاد الكلي:

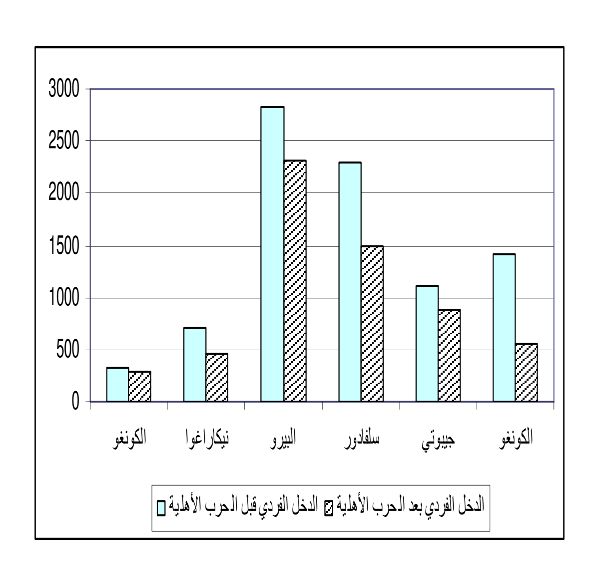
(طبيعة علاقة التأثير)

رغم تعدد واختلاف وجهات الأبحاث التي درست العلاقة بين استقرار النظام السياسي والتنمية، وهل أن طبيعة النظام هي التي تؤثر على الأداء الاقتصادي أم العكس؟ وهل للاستقرار السياسي تأثير على الأداء الاقتصادي أم العكس أن هذا الأخير هو من يحدد درجة الاستقرار السياسي؟ أم هل أن الثلاثية: طبيعة النظام، الاستقرار والنمو تتفاعل ويدعم بعضها بعضا؟ فإن نتائج هذه البحوث أكدت في معظمها العلاقة المتينة بين الاستقرار السياسي و رتم النمو الاقتصادي، كما نجد ذلك في دراسة Deniz Akagul التي درست حالة تركيا في الفترة من 1950 إلى 2002، وخلصت إلى أن الحكومات الوطنية المستقلة يجب أن تكون قادرة على خلق بيئة مستقرة للمؤسسات، تضمن على الأقل عدم حدوث حروب أهلية، أو عصيان مدني، أو اجتياح من الخارج.[6] إن تاريخ البلدان النامية غني بالأمثلة الدالة على أن الصراعات الداخلية والحروب من أهم أسباب التخلف، حيث تؤدي إلى تعطيل الموارد، انخفاض مستوى المعيشة، هجرة الكفاءات، هروب رؤوس الأموال والارتماء في أحضان التبعية الاقتصادية والسياسية للدول المتقدمة.[7] وفي نهاية سنوات 1990، حوالي ثلث 42 دولة من إفريقيا جنوب الصحراء عرفت نزاعات حدودية أو

ثورات مدنية مكلفة جدًا على الحياة البشرية ومدمرة للبنى التحتية والمؤسسات،[8] وعدم الاستقرار الطويل الذي عرفته الصين (اضطرابات داخلية وعدوان خارجي) كان السبب الرئيسي في تأخر نهضتها الاقتصادية، ونفس الشيء يقال عن عدم تطور الاقتصاد الفيتنامي سنوات الخمسينيات والستينيات، واقتصاد كمبوديا سنوات السبعينيات والثمانينيات، والقائمة طويلة تشمل بلدان أخرى كبوليفيا، باكستان، غانا، اثيوبيا، سلفادور، الصومال، رواندا، وليبيا واليمن وتونس في الآونة الأخيرة (فيما عرف بالربيع العربي).وإذا أخذنا جمهورية الكونغو كمثال، فإن عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي الذي عرفته، متمثلا في معدل تضخم بلغ 2800%سنويا للفترة 1990-2002 !! وحرب أهلية ونزاعات حدودية..كان لها الأثر السلبي على التنمية بهذا البلد، حيث أن معدل النمو الاقتصادي به يعتبر من الأكثر كارثية عالميًا (-7.2% سنويا أي بانهيار للدخل المتوسط بـ60% في 12 سنة)، وانخفض أمل الحياة من 52 إلى 45 سنة، وانتقلت وفيات الأطفال من 128 إلى 139% !.[9]

ويبيّن الشكل الموالي أن الدخل الفردي في ست دول نامية عرف انخفاضا معتبرًا يقدر بـ28%في المتوسط بسبب حروب أهلية.

شكل رقم 1: انخفاض الدخل في مجموعة الدول النامية تبعا لحدوث حروب أهلية



المصدر: من إعداد الباحث استنادا إلى معطيات في:

- Dwight H. Perkins et autres, économie du développement, 3eme ed., de boeck, Paris, 2008, p: 104.

من جهة أخرى، فإنه تنبغي الإشارة إلى أن العلاقة بين الاستقرار السياسي وأداء الاقتصاد الكلي هي علاقة تبادلية، فكما أن عدم الاستقرار س يعتبر سببا من أسباب تخلف التنمية فإنه في الوقت ذاته يعتبر نتيجة للإخفاق في تحقيق تنمية ناجحة وعادلة تلبي تطلعات الفرد في الدول النامية.

وإذا أخذنا الدول العربية كمثال، فإن النمو الاقتصادي في مختلف هذه الدول اتسم بالركود شبه الكامل على مدى عقدين ونصف منذ 1980، حيث لم يتجاوز نمو نصيب الفرد الحقيقي من الناتج المحلي الاجمالي في البلاد العربية 0.5 % سنويا طوال نفس الفترة، كما أن معدل البطالة فيها كان من أعلى المعدلات في العالم ، حيث تراوح بين 14% و20 % من القوى العاملة العربية ، كما تعتبر الدول العربية بالنسبة للفقر ضمن المناطق الاكثر فقرا في العالم ، حيث تشير بيانات البنك الدولي إلى أن 20.37 % من المواطنين العرب يعيشون دون خط الفقر (أي ما يعدل أو يفوق65 مليون عربي)، إضافة الى أن نسبة الفقر المدقع لكل الدول العربية قد بلغت بين العامين 2000 و 2005 نحو 18.3% ، وهي أعلى من النسبة التي سجلت في تسعينيات القرن الماضي حيث بلغت نحو 17.6 %

ويرجع السبب في ذلك إلى أن الأداء الاقتصادي بهذه الدول تميز بتغيرات فجائية وعشوائية متقلبة تبعا للظروف ، كانت عاجزة عن توسيع الخيارات المتاحة للأجيال المتعاقبة ولم تتمكن من تحقيق تنمية مستدامة، وهذا رغم ما من إنجازات محدودة في قطاعات البنى التحتية. ولهذا يُقدر التقرير الاقتصادي العربي الموحد أن أكثر من نصف سكان الدول العربية لم يصله الكهرباء بعد، خاصة في الارياف والمناطق النائية، وانه لا يزال نحو ربع سكان هذه الدول محروماً من مياه الشرب الآمنة ، ونحو ثلثهم لا تتوفر لهم شبكات مرافق الصـــــــــــرف الصحي المناسب.[10]

ومن ذلك نخلص إلى أن العلاقة بين الاستقرار السياسي والأداء الاقتصادي ذات معنى في اتجاهها من الثاني للأول، ذلك أن تحقيق معدلات جيدة للأداء الاقتصادي في جملة من المؤشرات الاقتصادية الكلية يعتبر أمرا غير كاف إذا ترافق ذلك بضعف الفعالية في تحقيق التوزيع العادل للمكاسب الاقتصادية بين أفراد المجتمع، وبالتالي فإن ضعف الأداء الاقتصادي في هذا الجانب وما يتبعه من انتشار للفقر والبطالة سيغذي نزعة عدم الاستقرار السياسي والاضطرابات الاجتماعية بشكل يعصف بالمكاسب المحققة من جهة، ويصعب عملية استمرار التنمية من جهة أخرى.

5- نظرة على الاقتصاد المصري قبل أحداث عدم

الاستقرار

حسب تقرير للمركز المصري للدراسات الاقتصادية فإن الاقتصاد المصري كان يحقق مستويات نمو قبل الأزمة المالية العالمية تتجاوز 4% إن دراسة الآثار المختلفة لعدم الاستقرار السياسي الذي عرفته مصر في ظل ما سمي بثورات الربيع العربي على أدائها منذ عام 2004 وبلغت الذروة عام 2007-2008 بتخطي نسبة نمو سنوي تقدر بـ 7%، ورغم تأثير الأزمة المالية على الاقتصاد المصري إلا أن هذه النسبة لم تنخفض إلا بشكل قليل تحت مستوى 5% لتعاود الارتفاع منذ عام 2010. وقد شهد النصف الأول من هذه السنة استقرارا نسبيا في معدل التضخم الكلي، كما أن الاستهلاك شكل المحرك الرئيسي لنمو الاقتصاد بنسبة تتجاوز في الغالب 75%، مدعوما بالاستثمار والصادرات، كما حقق الاقتصاد ارتفاعا في نسبة الإيرادات من العملة الأجنبية. إلا أن هذه

	جويلية-سبتمبر	اكتوبر-ديسمبر	جانفي-مارس	افريل-جوان
2010-2011	5.5	5.7	3.8-	0.3
2011-2012	0.3	0.4	5.2	3.3

المؤشرات الإيجابية، وحسب ذات التقرير، ترافقت مع عدم كفاية التعليم، والجمود الهيكلي في سوق العمل، مما أدى إلى تباطؤ نمو التشغيل، فارتفعت معدلات البطالة، وساءت الأحوال الاجتماعية للسكان، وارتفعت معدلات عدم المساواة في الدخل، ومعدلات الفقر، وذلك بسبب غياب إطار للعمل التنظيمي والافتقار إلى مؤسسات سليمة مما أدى إلى زيادة الفساد وحال دون وصول المكاسب الاقتصادية إلى القاعدة العريضة من الشعب.[11]

6- أثر عدم الاستقرار السياسي على أداء الاقتصاد المصري

إن دراسة الآثار المختلفة لعدم الاستقرار السياسي الذي عرفته مصر في ظل ما سمي بثورات الربيع العربي على أدائها الاقتصادي أمر تصعب الإحاطة بكل جوانبه بشكل دقيق، ذلك أن أحداث عدم الاستقرار لازالت متواصلة وما زالت تتفاقم وتتمدد (*) ولا أحد يستطيع أن يتنبأ بمداها وحدودها ومتى ستنتهي، ومن ثم فإن ما يمكن تقديمه هو الوقوف على بعض مداخل تأثيرات عدم الاستقرار على اقتصاد مصر ومحاولة استشراف الدروس الاقتصادية المستفادة في ضوء ما هو متوفر من معلومات.

6-1 الآثار على معدلات النمو الاقتصادي

إن الخسائر الفادحة التي منيت بها اقتصادات الدول التي شهدت أحداث ما سمي بالربيع العربي دفعت بالعديد من المؤسسات الدولية إلى توقع حدوث تراجع كبير في معدلات النمو الاقتصادي لهذه الدول، حيث حذر تقرير لمعهد التمويل الدولي من أن كلا من مصر واليمن وسورية وتونس والبحرين قد تشهد هزة اقتصادية عنيفة تتجسد في تراجع إجمالي الناتج المحلي لعام 2011 بنحو 2.3%، وأشار التقرير إلى أن مصر ستكون المسبب الأساسي في هذا التراجع، حيث إن اقتصادها الذي يمثل نحو 218 مليار دولار سيتعرض لتراجع في الناتج المحلي الإجمالي بنحو 2.5%، أما تونس فسيتراجع الناتج المحلي الإجمالي لها بنحو 1.5%. وبالفعل فقد جاءت نتائج الربعين الأول والثاني من عام 2011 لتؤكد هذه التحذيرات، حيث تراجع معدل النمو في مصر خلال الربع الثالث من السنة المالية (جانفي - مارس) 2011ليصبح معدل نمو سالبا لأول مرة منذ عشر سنوات.[12]

<u>جدول رقم 01</u> : تطور معدلات النمو الحقيقية للناتج المحلي الإجمالي المصري

(بتكلفة عوامل الإنتاج) %

<u>المصدر:</u> بناء على إحصائيات البنك المركزي المصري

فيلاحظ أن بداية أحداث عدم الاستقرار (ثورة 25 يناير 2011) ترافقت مع تحقيق معدل نمو سالب للاقتصاد المصري قدر بـ (-3.8)، ليواصل الاقتصاد المصري تحقيق معدلات أضعف بكثير خلال الربعين الأول والثاني من سنة 2011-2012 مقارنة بما يقابلهما من السنة المالية 2010-2011، ثم حقق تحسنا خلال الربعين الثالث والرابع من السنة الأخيرة (بسبب تحسن طفيف لمساهمة بعض القطاعات المرتبطة بالطلب المحلي كقطاع الصناعة التحويلية الذي ارتفعت مساهمته من -0.15 إلى 0.11%) سمح برفع معدل النمو الإجمالي السنوي لهذه السنة إلى2.2%بتحسن طفيف عن معدل نمو السنة السابقة (1.9%)، ليبقى بعيدا عن معدل النمو المحققة سابقا (5.1% سنة 2009-2010).

إن تراجع أداء الاقتصاد الكلي المصري يرجع سببه إلى تراجع مساهمة جملة من القطاعات الحيوية الارتكازية المرتبطة أساسا بطلب السوق الخارجي مثل قطاع قناة السويس وقطاع السياحة اللذين تراجع نموهما خلال الفترة الممتدة من أفريل-جوان 2011 إلى أفريل-جوان 2012 كالتالي:[13]

من 12.7% إلى 2.5% بالنسبة لنمو قطاع قناة السويس، وهو ما قهقر نسبة مساهمة هذا القطاع في

معدل النمو الإجمالي للاقتصاد من 0.38% إلى 0.08%خلال نفس الفترة.

من 19.5% إلى 15.4% بالنسبة لقطاع السياحة، فتراجعت بذلك مساهمة هذا القطاع في معدل النمو الإجمالي للاقتصاد من 0.76% إلى 0.48%خلال الفترة المذكورة.

2-6 الآثار على معدل التضخم

عرفت مصر ارتفاعا قياسيا في أسعار السلع والخدمات، خاصة أسعار السلع الغذائية وأسعار خدمات النقل، مما أدى إلى بلوغ معدل التضخم مستويات مخيفة، وكان تقرير معهد التمويل الدولي السابق الذكر قد توقع أن تشهد دول الربيع العربي ارتفاعاً في الأسعار بصفة عامة يصل إلى نحو 5.7% خلال عام 2011، مما يؤدي إلى بلوغ معدل التضخم في مصر مستوى 11.5 %.

ولم يبتعد الواقع كثيرا عن تلك التوقعات إذ وحسب إحصائيات البنك المركزي المصري فإنه منذ اندلاع الثورة في 25 يناير 2011 وحتى النصف الأول من عام 2011 فإن معدل التضخم في الاقتصاد المصري اقترب في الغالب أو تجاوز مستوى 9% ، ولم ينزل تحت مستوى 7% على مدى سنة ونصف (حتى جوان 2012)، ليعرف بعدها انخفاضا إلى حدود 4.44% في نهاية 2012 (انظر الجدول رقم 02)، ثم يعاود الارتفاع إلى 5.23 في جانفي2013 و 7.68 في فيفري 2013.

جدول رقم 02: **معدلات التضخم في الاقتصاد المصري خلال 2011-2012**

	جانفي	فيفري	مارس	أفريل	ماي	جوان	جويلية	أوت	سبتمبر	اكتوبر	نوفمبر	ديسمبر
2011	9,741	9,506	8,537	8,764	8,814	8,937	8,708	6,976	7,948	7,598	7,038	7,069
2012	6,865	7,296	8,676	8,364	7,220	7,035	6,337	5,336	3,836	4,641	4,200	4,437

المصدر: إحصائيات البنك المركزي المصري

3-6 الآثار على سوق العمل :

تشير إحصائيات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء بمصر إلى أن معدل البطالة قفز مع بداية الأحداث في جانفي2011 إلى 11.9% بزيادة ثلاث نقاط مئوية كاملة عن نهاية سنة 2010 حيث كان معدل البطالة مستقرا عند 8.9%. أما في نهاية سنة 2012 فقد ارتفع معدل البطالة إلى 13%.[14]

وتبعا لنفس الإحصائيات فإن معدلات نمو التشغيل منذ بداية الثورة في مصر وإلى غاية الربع الثالث من السنة المالية 2011-2012 قد كانت سالبة في حدود -2%.[15]

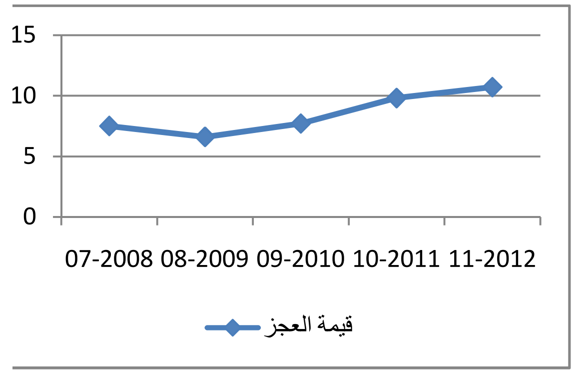
4-6 الآثار على الميزانية والاستثمار

تشير بيانات الميزانية المصرية لسنة 2012 أن بند الاستثمارات الخاصة بمشاريع البنية التحتية سجل انخفاضا قدره 4 مليار جنيه مصري بمعدل انخفاض قدره 9.9% عن سنة 2011 وذلك تبعا لتوقف تنفيذ بعض المشاريع الاستثمارية بسبب حالة عدم الاستقرار التي تعرفها الدولة.

كما عرفت نفقات الدولة –مقارنة بسنة 2011- زيادة كبيرة قدرت بـ 30.5 % من الناتج المحلي الإجمالي أو ما يعادل 69.1 مليار جنيه مصري، كما استمرت الزيادة في الفوائد المدفوعة على الدين المحلي والخارجي بمعدل 22.8% وهو ما يستنفذ 34.4%من إجمالي الإيرادات.

إن هذه الوضعية نجم عنها عجز كلي لميزانية الدولة قدر بـ 166.7 مليار جنيه مصري، أو ما يعادل 10.8% من الناتج المحلي الإجمالي، وهي أعلى يبلغها هذا العجز طيلة الخمس سنوات السابقة كما يوضحه الشكل التالي:

شكل رقم 02: تطور العجز الكلي لميزانية الدولة المصرية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي



المصدر: البنك المركزي المصري، المجلة الاقتصادية ، المجلد 52، العدد 4، 2011-2012، ص: 68.

6-5 الآثار على أسواق المال :

لقد كانت بورصة مصر أولى الأسواق تأثراً بأحداث عدم الاستقرار، حيث تكبدت خسائر فادحة، واضطرت إلى الإغلاق لفترة معتبرة، وتشير الإحصائيات إلى أن البورصة المصرية حققت خسائر بلغت نحو 7.5%، وعرفت أسواق الأسهم تذبذبات متواصلة ناجمة عن تراجع ثقة المستثمرين المحليين والأجانب، وسعيهم كلما ساءت الأحوال الأمنية إلى البيع الجماعي والخروج من السوق تفادياً لمزيد من الخسائر، وعززت التذبذبات في أسواق الأسهم في هذه الدول الافتقار إلى سيولة جديدة في هذه الأسواق.وتشير الأرقام إلى تحول الاستثمارات في محفظة الأوراق المالية في مصر خلال الفترة جوان2010 - جويلية 2011 إلى صافي تدفق للخارج بلغ نحو 2.6 مليار دولار مقابل نحو 7.9 مليار دولار تدفق للداخل خلال الفترة من جوان2009 إلى جويلية 2010.[16]

وبالنسبة لأداء البورصة المصرية فقد تراجعت كافة مؤشراتها السعرية خلال 2011-2012 نتيجة لحالة الترقب من طرف المتعاملين في هذه السوق لما ستسفر عنه الأوضاع السياسية والاقتصادية، وقد انخفض مؤشرها الرئيسي EGX 30 بمعدل 12.4% ، وتراجع مؤشر EGX20capped بمعدل 7.4 %، وهي نفس الحال بالنسبة لمؤشري الأسعار EGX70 و EGX100 اللذين انخفضا بمعدل 33% و 25%على الترتيب، كما انخفض المؤشر العام لسوق المال بمعدل 28.9%.

6-6 الآثار على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وتنافسية الاقتصاد:

أدت أحداث عدم الاستقرار السياسي التي تطبع مناخ الاستثمار المصري ، وبصفة طبيعية، إلى انتشار حالة من التخوف في أوساط المستثمرين الأجانب ترجمت في تحويل استثماراتهم إلى وجهات استثمارية أكثر أمناً واستقراراً، مؤدية إلى هروب كبير لرؤوس الأموال، وتراجع حصة مصر من الاستثمار الأجنبي المباشر .

وحسب تقديرات البنك المركزي المصري، فإن الاستثمار الأجنبي الداخل للاقتصاد المصري بنوعيه (الاستثمار المباشر واستثمارات المحفظة) انخفض خلال السنة المالية 2011-2012 بنحو 2.6 مليار دولار محققا صافي تدفق للخارج قدر بـ 2.9 مليار دولار (مقابل 362.3 مليون دولار للسنة السابقة) ويرجع ذلك بصفة أساسية إلى زيادة صافي التدفق للخارج من استثمارات محفظة الأوراق المالية والذي بلغ 5 مليار دولار، مع تراجع صافي الاستثمار الأجنبي المباشر بنحو 110.4مليون دولار.[17]

من جهة أخرى فقد أدت الأحداث أيضا إلى تراجع التصنيف السيادي للاقتصاد المصري، حيث قامت عدة مؤسسات للتصنيف الائتماني بخفض ترتيب مصر مثل:[18]

مؤسسة موديز: Ba1 → Ba2

مؤسسة ستاندرد آند بورز: BBB-/A- → BB+/B

مؤسسة فيتش: من مستقر إلى سلبي

وتراجعت تنافسية هذا الاقتصاد عام 2011 بنحو 13 مرتبة للوراء، ليحتل الترتيب 94 عالمياً مقابل الترتيب 81 في العام السابق، وهو ما عمق تراجع ثقة المستثمرين ببيئة الاستثمار المصرية، وأدى إلى الحد من فرص وصولها إلى أسواق التمويل الدولية، بسبب رفع تكلفة حصولها على القروض تبعا لرفع تكلفة تأمين ديونها السيادية بسبب أحداث عدم الاستقرار.

6-7 الآثار على السيولة و أسعار الصرف والاحتياطي من العملة الصعبة:

لقد كان من آثار تراجع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاقتصاد المصري وما رافقها من هروب لرؤوس الأموال إلى الخارج ارتفاع حدة الضغوط على أسعار الصرف. فقد تراجعت قيمة الجنيه أمام العملات الرئيسة بشكل واضح بلغت نسبته نحو 2.8 % أمام الدولار الأمريكي، ونحو 13.4 % أمام اليورو الأوروبي ، وذلك خلال الفترة من 5 ديسمبر 2010 إلى 2جوان2011، وهو ما اضطر البنك المركزي المصري للتدخل في سوق الصرف من خلال استخدام جزء من احتياطي النقد الأجنبي فأدى ذلك إلى تراجع هذا الاحتياطي من نحو 36 مليار دولار في ديسمبر 2010م إلى نحو 25.01 مليار دولار في أوت2011، وذلك للسيطرة على تراجع قيمة الجنيه، ومواجهة نقص النقد الأجنبي في الأسواق بعد تراجع حصيلة مصر منها في ظل تراجع تحويلات المصريين في الخارج، وتراجع السياحة بشكل كبير.[19].

وأشار تقرير البنك المركزي المصري لسنة 2011-2012 إلى أن صافي الاحتياطات الدولية لدى هذا البنك قد تراجع بمعدل 41.5% خلال 2011-2012منتقلا من26.6 مليار دولار في جوان 2011 إلى 15.5 مليار دولار نهاية جوان 2012، أي تراجع بقيمة إجمالية تقدر بـ 11.1 مليار دولار خلال سنة واحدة، هذا بعد أن بلغ مستوى يقارب 36 مليار دولار سنة 2010.[20]

وفي ذات الإطار، وتبعا لانكماش السيولة بسبب أحداث عدم الاستقرار التي عرفتها مصر، قرر البنك المركزي بتاريخي 20 مارس ثم 22 ماي من سنة

2012 تخفيض نسبة الاحتياطي النقدي من 14% إلى 12% ثم إلى 10% سعيا منه إلى توفير سيولة إضافية للجهاز المصرفي وذلك بهدف تيسير الأوضاع الائتمانية في السوق، كما نشط عمليات السوق المفتوحة إذ بلغ متوسط عمليات إعادة الشراء التي قام بها البنك المركزي خلال شهر جوان 2012 حوالي 33.1 مليار جنيه مصري مقابل 8.2 مليار جنيه مصري في جوان عام 2011،[21] وهو ما يعني تضاعف حجم هذه العمليات بأكثر من أربع مرات خلال سنة واحدة.

6-8 الآثار على المديونية :

بلغ رصيد الدين العام المصري المحلي نهاية جوان 2012 مقدار 1238.1 مليار جنيه مصري أي ما يعادل 80.3% من الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق![22]

أما مؤشرات الدين الخارجي فتُظهر مشكلة ارتفاع خدمات الديون كنسبة من الصادرات، حيث بلغت 6.1%عام 2012. وارتفعت نسبة رصيد الدين الخارجي قصير الأجل إلى صافي الاحتياطات الدولية لتصل إلى 18.7% نهاية جوان من نفس السنة (مقابل 10.4% نهاية جوان 2011) وعو ما يعني نسبة زيادة تقارب 80% خلال سنة واحدة !ويرجع ذلك أساسا إلى تراجع صافي الاحتياطات الدولية بنسبة 41.5%من جهة، وارتفاع نسبة الدبن الخارجي قصير الأجل إلى إجمالي الدين الخارجي إلى 8.4%، من جهة أخرى.[23]

6-9 الآثار على ميزان المدفوعات والتجارة الخارجية :

أسفرت تعاملات الاقتصاد المصري منذ بدء ثورة يناير 2011 عن تفاقم العجز الكلي لميزان المدفوعات ليصل إلى 11.3 مليار دولار خلال 2011-2012 وهو ما انعكس على تناقص صافي الاحتياطات الدولية للبنك المركزي. إن هذا العجز يرجع أساسا إلى:[24]

ارتفاع عجز الميزان التجاري بمعدل 17% أو ما يعادل 31.7 مليار دولار (أو ما يعادل 12.3%من الناتج المحلي الإجمالي) بسبب ارتفاع الواردات السلعية بـ 8.5%.

تراجع فائض ميزان الخدمات بمعدل 31.9% نتيجة ارتفاع النفقات الخدمية بمعدل 10.8% في ظل انخفاض الإيرادات الخدمية بمعدل 4.6%.

تراجع الإيرادات السياحية بمعدل 11% التي تأثرت سلبا بالأحداث الجارية.

ويبين الميزان الرأسمالي أن صافي التدفقات للخارج بلغ 1.4 مليار دولار خلال 2011-2012 بسبب:[25]

تضاعف صافي التدفق للخارج لاستثمارات المحفظة، وقد جاء ذلك نتيجة لبيع الأجانب ما في حوزتهم من أوراق بسبب أوضاع عدم الاستقرار التي تعرفها البلاد.

انخفاض حصة مصر من الاستثمار الأجنبي المباشر .

بسبب أن الاستثمارات في قطاع البترول سجلت تدفقا للخارج بلغ 1.8 مليار دولار (مقابل 191.3 مليون دولار عام 2010-2011)، وكذا ارتفاع حصيلة بيع شركات وأصول إنتاجية لغير مقيمين لتبلغ1.7 مليار دولار (مقابل 19.2 مليون دولار للعام السابق).

تراجع الأصول الأجنبية للبنوك المصرية وارتفاع الالتزامات الأجنبية على البنك المركزي.

إذن إجمالا فإن الاضطرابات التي عرفتها مصر في السنتين الأخيرتين أثرت بالسلب على الطلب المحلي (انخفاض الاستهلاك كمحرك رئيسي للنمو الاقتصادي المصري)، ونجم عنها توقف المشاريع الاستثمارية، وتراجع معدل النمو، وضعف في أداء البورصة التي منيت بخسائر كبيرة مع هبوط مؤشراتها الرئيسية، كما فرضت المخاوف بشأن عدم العدالة انتهاج سياسة مالية توسعية (ارتفاع الإنفاق على الأجور والمرتبات والتحويلات...) للتخفيف من آثار الاضطرابات فأدى ذلك إلى اتساع حجم العجز الكلي لميزانية الدولة بسبب زيادة النفقات التي قابلها تقلص في الإيرادات (هبوط في حجم الصادرات، تراجع الإيرادات السياحية...) كما تراجعت الإيرادات من العملة الصعبة وتحويلات المغتربين، والاستثمارات الأجنبية بنوعيها، وزاد العجز في ميزان المدفوعات مع ارتفاع في حجم الدين العام.

الخاتمــــــة

بحث هذا البحث طبيعة العلاقة بين عدم الاستقرار السياسي والأداء الاقتصادي الكلي في الاقتصاد المصري من خلال جملة من المؤشرات الراهنة

لأداء هذا الاقتصاد في ظل الاضطرابات التي يشهدها الواقع المصري منذ 25 يناير 2011 وإلى الآن.

وتؤكد النتائج قوة العلاقة التبادلية بين المتغيرين، حيث أن أحداث عدم الاستقرار التي تشهدها مصر كانت لها نتائج سلبية كبيرة على العديد من جوانب أداء هذا الاقتصاد، كان أبرزها تعطل حركة الاستثمار، وتواصل العجز الكلي في الميزانية وفي ميزان

المدفوعات، وتراجع الاستثمار الأجنبي المباشر وكذا الاحتياطات الدولية، وأيضا تراجع الإيرادات السياحية نتيجة لتأثر السياحة سلبا بالأحداث الجارية، وانخفاض مؤشرات البورصة، وارتفاع معدلات البطالة.

من جهة أخرى فإن العلاقة بين متغيري هذه الدراسة هي ذات معنى دلالي أيضا في الاتجاه المعاكس، حيث أن الاضطرابات السياسية التي عرفتها مصر في ثورة 25 يناير 2011 قد ترافقت بانتشار للفقر والفساد وارتفاع لمعدلات البطالة بين فئات المجتمع، رغم تسجيل الاقتصاد لمعدلات نمو مرتفعة في الفترة السابقة لأحداث عدم الاستقرار، وهو ما يؤدي إلى استنتاج يتلخص في أن ضعف الأداء الاقتصادي في تحقيق عدالة توزيع مكاسب النجاح الاقتصادي يعتبر مغذيا كامنا لحالات عدم استقرار سياسي واجتماعي يعصف بالمكاسب المحققة ويرفع تكاليف استئناف حركة التنمية من جديد، كما هو الحال في الواقع الراهن للاقتصاد المصري، حيث لازالت الأوضاع بعد عامين من الثورة تزداد تأزما، إلى درجة وصف فيها الاقتصادي Jan Rielander (من منظمة OCDE) الاقتصاد المصري بأنه أشبه ما يكون بقارب دون محرك يواصل السباق رغم كل العقبات ولكن حركته تتباطأ كل يوم بشكل أكبر من اليوم السابق.

الهـــوامــــــش:

1- موسوعة ويكبيديا، ثورات الربيع العربي، الموقع: http://ar.wikipedia.org/wiki/ (20/03/2013)

2- صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي: تباطؤ في النمو وتصاعد في المخاطر، سبتمبر 2011، ص ص: 96-97.
3-هيجتون ريتشارد، نظرية التنمية السياسية، ت:حمدي عبدالحميد، المركز العلمي للدراسات السياسية، عمان،2001، ص:225.
4-المرجع السابق، ص ص:27-36.
5-رنا حسني أبو الهنا، أثر الاستقرار السياسي على التنمية الاقتصادية (الأردن وماليزيا) دراسة مقارنة خلال الفترة من 1999-2006، رسالة ماجستير، معهد بيت الحكمة بجامعة آل البيت، الأردن، (غ م)، 2008،ص ص: 25،24.
6- Deniz AKAGUL, Démocratie, stabilité politique et développement : Analyse du cas turc. Site :http ://www.ceri-sciencespo.com/archive/nov05/artda.pdf.(12/09/2011)
7- عبد الحسين ودّاي العطية، مرجع سابق، ص:207.
8- Dwight H. Perkins et autres, économie du développement, 3eme ed., de boeck, Paris, 2008, p :103.
9-IBID, p :102.
10- سميح مسعود، التنمية العربية في ظل الربيع العربي، الحوار المتمدن-العدد: 3687 - الموقع: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=301897 (15-03-2013)
11- المركز المصري للدراسات الاقتصادية، تقرير حول: الاقتصاد المصري: التحديات الحالية والرؤية المستقبلية، ص ص: 3-19 وص: 37. محمل من الموقع: www.eces.org.eg/
(*) تشير تقديرات السلطات المصرية للخسائر الاقتصادية للأحداث إلى مبلغ 4.5 مليار يورو ما بين 2010 و 2011، وما لا يقل عن 7.5 يورو ما بين 2011-2012 ، وحسب بعض الخبراء فإن الحكومة المصرية بحاجة إلى ما لا يقل عن 15 مليار دولار (خارج النظام المصرفي المحلي) لمواجهة تحديات 2012-2013. انظر:
Deux ans après la révolution, l'économie de l'Egypte en berne, sur : RFI
http://www.rfi.fr/moyen-orient/20130125-deux-ans-apres-revolution-economie-egypte-berne (17/03/2013)
12- تقرير مجلس الغرف السعودية حول اقتصاديات دول الثورات العربية منشور في مجلة "الاقتصادية" في عددها رقم 6571 بتاريخ 08 أكتوبر 2011 على الموقع: http://www.aleqt.com/2011/10/08/article_587337.save (20/03/2013)
13- انظر جدول تفصيلي بمعدلات نمو القطاعات وكذا مساهمتها في معدل النمو الإجمالي في:
المجلة الاقتصادية الصادرة عن البنك المركزي المصري، المجلد 52، العدد 4، 2011-2012، ص: >.
14- انظر موقع الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء بمصر على الرابط:
http://website.informer.com/visit?domain=capmas.gov.eg
15- انظر الشكل في الصفحة 11 من المجلة الاقتصادية، مرجع سابق.
16- تقرير مجلس الغرف السعودية، سبقت الإشارة إليه، ص: 6.
17- المجلة الاقتصادية، مرجع سابق، ص: 93.
18- المركز المصري للدراسات الاقتصادية، الاقتصاد المصري: التحديات الحالية والرؤية المستقبلية، على الموقع: ww.eces.org.eg/
19- تقرير مجلس الغرف السعودية، سبقت الإشارة إليه، ص: 7.
20- البنك المركزي المصري، التقرير السنوي 2011-2012، ص: 33.
21- البنك المركزي المصري، التقرير السنوي 2011-2012، ص: 12.
22- البنك المركزي، التقرير السنوي 2011-2012، ص: 34.
23- المجلة الاقتصادية، مرجع سابق، ص: 103.
24- البنك المركزي، التقرير السنوي 2011-2012، ص: 75.
25- المرجع السابق، ص ص: 80-81.